ادارة الولايات في الدولة الفاطمية

(٣٥٨/ ٩٦٧م -٥٦٧هـ/ ١١٧١م)

State Administration in the Fatimid State

(358 – 567A.H. – 968 – 1171 A.D.)

م. جواد كاظم حسن

كلية الامام الكاظم(ع) / قسم القانون

Instructor Jawad Kadhim Hassan

Imam Al-Kadhim College(IKC) -- Department of Law

Kadhemjawad697@alkadhum-Col.edu.iq

ادارة الولايات في الدولة الفاطمية
(٣٥٨/ ٩٦٧م -٥٦٧هـ/ ١١٧١م)

م. جواد كاظم حسن

الملخص:

ان انتقال الدولة الفاطمية ونشأتها في مصر ، اوجدت المركزية الادارية في الحكم ووضعت تقسيم اداري لبقية الولايات ، كما ان هذا التقسيم الاداري قد ورثه الفاطميون من الدولة العباسية التي كانت اكثر تطورا وحضارة في مجال الادارة من الدولة الفاطمية ، كما ان مصر كانت اكثر تحضرا من المغرب لذلك فان انتقال الدولة الفاطمية الى مصر من المغرب وجدت تنظيما اداريا متكاملا ومتحضرا الا ان مفهوم (الامامة) عند الفاطميين الذي يقابله مفهوم (الخلافة) عند العباسيين وقبلهم الامويين ، ركز مبدا المركزية الادارية في قيادة الدولة عند الخلفاء ، لذا فأن اكثر الولاة كان تعيينهم يتم من قبل الامام(الخليفة) مباشرة ؛ عندما تكون سيرتهم حسنة في المجتمع اثناء عملهم في مناصب اخرى ويتم ترشيحهم من قبل (عيون) الخليفة الموجودين في كل ولاية استنادا لسيرتهم الحسنة وتفانيهم في اداء عملهم الوظيفي قبل تعيينهم وبعده وهم مطالبون بالامتثال الى اوامر الخليفة في كل صغيرة وكبيرة.

الكلمات المفتاحية:(الادارة المركزية – الولايات – الامام – القاهرة المعزية – الدواوين)

Abstract

The transition of the Fatimid state and its establishment in Egypt, created administrative centralization in government and established an administrative division of the rest of the states, and this administrative division was inherited by the Fatimids from the Abbasid state, which was more developed and civilizational in the field of administration than the Fatimid state, and Egypt was more civilized than Morocco, so the transition of the Fatimid state to Egypt from Morocco found an integrated and civilized administrative organization, but the concept of the Fatimid imam, which was matched by the

concept of the Abbasid caliphate and before them. The principle of administrative centralization focused on the leadership of the state at the caliphs, so that most of the governors were appointed by Imam (Caliph) directly, when they have a good career in society while working in other positions and are nominated by (ayoun) caliph son who are present in each state based on their good conduct and dedication in the performance of their job before and after their appointment and are required to comply with the orders .

المقدمة

عند وصول الفاطميون مصر جعل من الموظفين الموالين للدولة الفاطمية الذين جاءوا بهم من المغرب في سدة الحكم وشغلوا الوظائف العامة لكي يحكموا مصر من خلال الادارة المركزية ، وكان اغلب الموظفين من المغاربة الذين جلبهم الخليفة المعز لدين الله الفاطمي معه عندما اتى الى مصر ، و اتسمت سياسة الدولة الفاطمية في التسامح الديني مع المصريين سواء من كان على غير مذهب الفاطميين او غير دينهم وقد اعتمد الفاطميون على النصارى في قيام دولتهم في مصر، اما المغاربة فاسندت لهم الوظائف الكبيرة والمهمة لغرض تقوية سلطان الفاطميين في مصر ، وقد اخذهم الخليفة الفاطمي بالشدة اذا اهملوا او اساءوا وجرى تشجيع المحسن منهم من قبل الخليفة وكغيرهم مطالبين بالامتثال لاوامر الخليفة الفاطمي ، ان النظام الاداري في مصر ايام الفاطميين هو الميراث المباشر للنظام الاداري العباسي ، قسم الفاطميون مصر الى ولايات وكل ولاية الى مدن واقسام رئيسية وكل قسم منها ينقسم الى قرى او كفور والى جانب كل والي هناك عامل الخراج والقاضي وصاحب الشرطة وغيرهم من كبار الموظفين ، كما ان تقسيم مصر الى اربع اقاليم هي ولاية القوص واقليم الشرقية واقليم الغربية واقليم الاسكندرية واسسوا حاضرة الدولة (القاهرة المعزية) واسندت ادارتها الى ثلاث موظفين هم الوالي وصاحب الشرطة والمحتسب ، ونتيجة للتسامح الدين التي تعيشه الدولة الفاطمية هاجر كثير من الارمن الى مصر وخاصة عند وصول الوزير (بدر الجمالي) الى سدة الحكم ، وحدث تطورات على الولايات المصرية منها ان الفاطميين اسسوا كثيرا من

الدواوين بعد ان توسعت دولتهم ، واهتم الفاطميون بصناعة السفن حيث كان لهم اسطول بحري يتكون من عدة انواع من السفن منها الشلنديات والشواني والعشاري وغيرها، واهتم الفاطميون بالاحباس التي كان يشرف عليها القاضي وفي الدولة عدة صنوف من الموظفين منهم النائب وحامل سيف الخليفة وامناء الخزائن والمستودعات وغيرهم.

ادارة الولايات في الدولة الفاطمية

بدأ اهتمام الخليفة الفاطمي المعز لدين الله منذ وصوله مصر بحكم الولايات المصرية حكماً مركزياً؛ لأنه أدرك أن رفاهية دولته وعظمتها إنما تقوم على استتباب الأمن والنظام في هذه الولايات، ومن مظاهر حكم الولايات إنه استعان بأبناء أنصار الدعوة الفاطمية الأوائل الذين جلبهم من المغرب(١)؛ لأنَّ هؤلاء أسهموا بنصيب وافر في قيام دو لتهم في المغرب ولأنهم أيضاً من أتباع الدولة الفاطمية المخلصين، وقد قام بأخذهم بالشدة إذا أهملوا أو أساءوا، وشجّع المحسن منهم بترقيته . لذلك فإنَّ إسناد الوظائف الكبيرة إلى المغاربة وسيلة لتقوية سلطان الفاطميين في مصر، وبهذا استطاع الفاطميون أن يشعر الولاة بالخوف منهم، ويملأ نفوسهم بالرجاء منهم، سواء أكان ذلك في حالة الرضا أم السخط عليهم(٢). ويذكر أن المغاربة لم يبقوا في كل فروع الإدارة طول مدة حكم الفاطميين في مصر، بل لعبوا دورهم في أوائل حكم الدولة الفاطمية؛ لأنَّ المغاربة كانوا يجهلون دقائق الإدارة المصرية، وكانت حضارتهم أقل من حضارة المصريين، كما أن الإدارة المركزية للدولة ، تحتاج إلى مهارة كبيرة، لذلك فإنَّ المغاربة لم يكن مجال عملهم في عهد الفاطميين إلاّ في الإدارة المحلية بالولايات(٣)، وهذا ما جعل الحكومة المركزية والسلطة تتركز في يد الخليفة الفاطمي الرئيس الأعلى في الدولة، وهذا ما فعلهُ الخليفة المعز بعد أن هيأ قائده (جوهر الصقلي) الأجواء في مصر كافة عند وصول الخليفة الفاطمي المعز لدين الله يوم الاثنين (٢١/شوال/٣٦١هـ) المصادف (٥/آب/٩٧٢م)(٤). وكان الوزير ابتداءً من عام (٣٦٨هـ/٩٧٩م) هو الذي يتولى الإشراف على السلطة الإدارية، وقاضي القضاة هو المشرف على الشؤون الدينية والتشريعية، وداعي الدعاة هو المشرف على الدعاية الفاطمية التي كانت بمثابة (السلاح الآيديولوجي) ، وأحياناً هاتان السلطتان تجمعان لشخص واحد(٥). كما أن الخليفة الفاطمي

المعز لدين الله كان يُعنى بمبدأ الوراثة في اختيار عماله عندما يكون هناك الكفاية المؤهلة لهم، وبغير ذلك تكون الكفاية والقدرة هي المؤهل الوحيد للتولية[٦]. فضلاً عن ذلك، فإنَّ الخليفة الفاطمي لم يكن يترك انتخاب عماله لغيره، ومعرفة الموالين لدولته وترشيح العمال قبل تعيينهم، وكان يستعين بعيون تمدهُ بصورة صادقة عن رعاياه، هذا من جهة، ومن جهة أُخرى كان الخليفة المعز لدين الله يعزل عامله إذا أخفق، مما يدلُّ على مراقبة الخليفة الفاطمي التامة لحكومته المركزية وولاياته في الشرق والغرب[٧].وقال الخليفة المعزلدين الله في أمر العمال والمتولين : (أما والله ما أغفلتُ أمرهم ولا أغضيتُ عنه، ولا أتفاءل إلاّ عما يكون لي في ذات نفسي، وأما ما كان لعباد الله مما قلدينه جلَّ ذكره، فلا أدع منه إلاّ ما لا حيلة لي فيه، ولا استطاعة لي عليه، وما أعلم أن الله تعالى يعذرني ولا يسألني عنه؛ لأنهُ لا يكلف نفساً إلا وسعها)[٨]. فالخليفة الفاطمي يتصرف تصرفاً مطلقاً في الإدارة المدنية والعسكرية بحكم اختصاصه، ويمارس بنفسهِ السلطة التي لا يفوضها إلاّ إلى مواطنين مختارين من بين أشد الأعوان إخلاصاً لشخصه، ولا يعتبر الموظفون مسؤولين إلاّ لديه، ولا يضطلعون بالمهام الملقاة على عاتقهم إلاّ بصورة مؤقتة وهم خاضعون لمراقبة شديدة ومعرضون إن اقتضى الحال لأقسى العقوبات[٩]. إنَّ النظام الإداري الذي بدأ مع نشأة الدولة والذي أقيم في مستهل عهد الخليفة الفاطمي الأول (عبيد الله المهدي)، يبدو ممركزاً إلى أبعد حد، يمثل فيه الخليفة الجهاز المنظم للدولة، ويمثل فيه قصر الخلافة محور النشاط السياسي بأسره[١٠]. وفي إطار مثل هذا النظام يكون أصحاب مختلف المناصب الإدارية تابعين مباشرة لرئيس الدولة (الخليفة) مطالبين بالامتثال إلى أوامره بكل دقة، وينتمي هؤلاء الموظفون الذين يمثلون (رجال الخلافة الفاطمية) إلى الفئات العرقية الثلاث التي يتكون منها المجتمع الفاطمي في إفريقية منذ نشأة الدول وهم : (العرب والبربر والصقالبة) وهم يتقاسمون المهام المدنية والعسكرية [١١]. فكان هؤلاء يُعهد إليهم بمهام خاصة في البلاط، ويلحقون بحاشية الخليفة، ويعينونهم في أسمى المناصب، ويتفانون في خدمة الخليفة دون سواه، ولم تكن مهمتهم مقتصرة على القيام بالمهام العادية، بل كانوا يضطلعون بأدق المهمات ويسهرون على سلامة مخدومهم بإخلاص لا نظير له[١٢]. وعندما يتعرض أهل البلد الذين أرهقتهم الابتزازات، لتجاوزات السلطة، يوجهون شكاياتهم إلى الخليفة في شكل عرائض، أو

بواسطة الوفود التي كان الخليفة المعز يستقبلها بقصره، وبعدما يأمر بإجراء التحقيقات اللازمة لإثبات صحة اتهاماتهم، يندد بالمظالم المرتكبة ويدين التجاوزات التي يسرع إلى قمعها، وحالما تثبت التهمة الموجهة إلى عامل من عمال النواحي لاقترافه المفاسد، لا يتردد في إقالته من وظيفته[١٣]. وكان الخلفاء الفاطميين يختارون وزرائهم من بين المهرة في تدبر أمور الدولة الفاطمية بمصر، فنجد من بين الوزراء الفاطميين، عدداً كبيراً من أهل الذمة، نصارى ويهود لممارسة هؤلاء الإدارة والمال بمهارة في ذلك الوقت[١٤]. وكان هناك أيضاً وزراء غيّروا عقيدتهم مثل (يعقوب بن كلس)[*] الذي كان يهودياً واعتنق الإسلام[١٥]، وكان البعض منهم من غير المسلمين يبقون على عقيدتهم النصرانية؛ لأنَّ الخلفاء الفاطميون يعطفون على رعاياهم من أهل الذمة حتى بعد توليتهم الوزارة، وكذلك كان لموظفي الدولة على اختلاف درجاتهم وتفاوت طبقاتهم الحق في الوصول إلى رتبة الوزارة، إذا توافرت عندهم الكفاية اللازمة لهذا المنصب[١٦]. فلم يبقَ أهل الذمة كما كانوا سابقاً في دواوين مالية مصر وحدها، وإنما صاروا في جميع فروع الإدارة فازداد عددهم على الأخص في دواوين الإنشاء والمالية[١٧] التي تحتاج إلى تخصص كبير. وارتقى يعقوب بن كلس في المناصب حتى أصبح وزيراً للعزيز بن المعز، وإليه يرجع الفضل في وضع قواعد الدولة ونظمها، كذلك اتسم عهد الخليفة العزيز بالله بالتسامح مع النصارى، فزاد بلاطه في إكرامهم لما كان بينهُ وبينهم من صلة النسب[١٨]، إذ تزوج من امرأة مسيحية، وكان لها إخوان رفعهما الخليفة الفاطمي العزيزبالله إلى أرقى مناصب الكنيسة[١٩]. وكان من أثر سياسة التسامح التي اتبعها العزيز نحو الذميين أن ازداد نفوذهم في أيامه، وأصبح بدواوين الدولة كثير من كتّابهم وخاصة بعد أن عيّن العزيز منشأ بن إبراهيم الفرار اليهودي والياً على بلاد الشام وولى عيسى بن نسطورس كتابته، ولقد أستاء المصريون المسلمون من استئثار الذميين بمناصب الدولة، فقدموا للعزيز بالله الفاطمي الاحتجاجات على محاباته المسيحيين واليهود، وتبين للخليفة حقيقة استئثار الذميين بمعظم السلطان، فأمر بالقبض على عيسى بن نسطورس وزملائه من الكتّاب، كما قبض على منشأ وغيره من الموظفين اليهود، وأعاد الكتّاب المسلمين إلى أعمالهم بالدواوين[٢٠]. وبعد وصول بدر الجمالي إلى قمة السلطة في الدولة الفاطمية ، في أواسط القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، وبداية عصر الوزراء

العسكريين (أرباب السيوف)، أصبح الوزير هو قائد الجيش وقاضي القضاة وداعي الدعاة في الوقت نفسه، ولكن هذا لا يعني أن الوزير صاحب السيف كان يقوم بنفسه بعمل القاضي والداعي، وإنما جعل القاضي والداعي نائيين عنه[٢١]، وأحد أسباب ذلك أن الفاطميين لم يطلبوا توافر شروط خاصة في الإمام، وإنما كان من الممكن للإمام (الخليفة) أن يخفي وصيته بالخلافة عن مجموع المؤمنين ولا يعلم بها إلاّ بعض الثقات لا غير، الذين عليهم أن يكشفوا عنها في الوقت المناسب، وقد أدى هذا النظام إلى وصول عدد كبير من صغار السن إلى منصب الإمامة (الخلافة)، مما مكّن رجال القصر ونسائه وللوزراء وقادة الجيش السيطرة التامة على الدولة وأن تكون بأيديهم السلطة الحقيقية[٢٢]. ويقوم النظام الأساسي الذي سار عليه الفاطميون في بلاد المغرب قبل وصولهم مصر، على تقسيم البلاد أقساماً رئيسة، يختار الخليفة لإدارة كل منها شخص يثقون به، لكي يستطيع هذا العامل الإشراف من مركز الولاية على سائر جهات الولاية، وقد قسم الفاطميون بلاد المغرب قسمين رئيسين: يشمل أولها إفريقية وهي (بلاد تونس الحالية)، و يشمل القسم الثاني سائر بلاد المغرب الخاضعة لحكم الفاطميين، ثم ينقسم كل منهما إلى ولايات عدّة. ولما وليَ الخليفة الفاطمي المعز لدين الله الخلافة في مصر، لم يحدث شيئاً من التعديل في تقسيم الولايات، لذا يُعدُّ النظام الإداري في مصر أيام الفاطميين، هو الميراث المباشر للنظام الإداري العباسي والذي تأصل وازداد وضوحاً قبل مجيء الفاطميين في عهد الولاية الطولونية الأخشيدية[٢٣]. وبذلك قسّم الفاطميون كل ولاية من الولايات المصرية على مدن وأقسام رئيسة، وكل من هذه الأقسام الصغيرة أو المدن ينقسم على قرى أو كفور، وإنَّ رئاسة هذه الأقسام من القرية حتى المدينة، تخضع للوالي في مقر ولايته وإلى جانب الوالي هناك عامل الخراج، والقاضي وصاحب الشرطة وغيرهم من كبار الموظفين[٢٤]، فكانت كل ولاية أشبه بالخلافة نفسها، من حيث تمتع الوالي بكل ما يتمتع به الخليفة من نفوذ في إدارة شؤون دولته، ويذكر أن الخليفة المعز لدين الله كثيراً ما كان يعين عمال المدن في الولايات المختلفة ويتصل بهم ويشرف على أعمالهم، عن طريق البريد وغير ذلك من العيون، يطلعونه على ما يجري في هذه المدن، ولذلك كثيراً ما كان يثور بعض الولاة في مقر ولايتهم على الحكم الفاطمي، في حين يظلُّ عمال المدن على ولائهم للخليفة الفاطمي . وقد أحدث انتقال الخليفة الفاطمي المعز

لدين الله من المغرب إلى مصر في أواخر سنة (٣٦١هـ/٩٥١م) شيئاً من الاضطراب في حكم بلاد المغرب فأصبحت هذه البلاد (دا ر إمارة) بعد أن كانت (دار خلافة)، لاسيّما عند انتقال الرئاسة العليا في المغرب من الخليفة إلى شخص يقوم مقامه وحلَّ (أبو الفتوح يوسف بن بلكين بن زبر ي بن مناد الصنهاجي)[٢٥] في المغرب محل الخليفة الفاطمي، وأصبح يتلقى أوامره من الخليفة الفاطمي في مصر ثم جمع حوله القبائل المغربية، واستقل البيت الصنهاجي على مرِّ الزمن عن الدولة الفاطمية، بعد أن أخذ أثر تقليد (بلكين بن زبري بن مناد) بلاد المغرب نيابة عن الخليفة الفاطمي، صار يعين من يشاء ويعزل من يشاء في ولايته، وعمل بلكين على ضبط البلاد بعد أن أصبح عمال الولايات المغربية مسؤولين أمامه مباشرة، وقبض عليها بيد من حديد وعين على أعمالها المختلفة رجالاً موالين له، كما أن المعز الفاطمي كان مضطراً إلى التعجيل بالاستعداد للرحيل النهائي والإسراع بتسوية قضية خلافته في إفريقية، ذلك أن الأخبار الواردة من مصر كانت سيئة، فقد دعا جوهر الصقلي مولاه الخليفة المعز إلى الالتحاق به حالاً؛ لأنَّ القرامطة قد استرجعوا دمشق وقتلوا قائد جيش الفاطميين في دمشق (جعفر بن فلاح)[٢٦] وزحفوا على القاهرة فقرر المعز آخر الخلفاء الفاطميين في إفريقية الرحيل باتجاه مقر خلافته الجديد ، وبذلك قد تكون طويت أو تكاد الصفحة الإفريقية من تاريخ الفاطميين[٢٧]. ولما دخل الفاطميون مصر وجدوا أن مصر مقسمة على ولايات منتظمة تنظيماً دقيقاً، فمصر من الدول ذات التنظيم الإداري الثابت المبني على حضارة ذات جذور ممتدة في التاريخ، فلم يقم الفاطميون بإحداث تغيير كبير في التنظيم الإداري وكل ما حدث أن ولايتهم حلّت محل ولاية أُخرى هي ولاية أمراء الأخشيديين في حكم البلاد، وحلَّ المغاربة الذين صحبهم المعز الفاطمي معه محل المصريين أو شاركوهم في وظائفهم فكانت مصر مقسمة على أربع ولايات كبيرة أو أربعة أقاليم: الولاية الأولى أو الإقليم الأول هي ولاية قوص[٢٨]، ويقصد بها الصعيد وهي مصر العليا أو الوجه القبلي، ويلي هذا الإقليم حاكم كبير. أما الإقليم الثاني، فكان أقل اتساعاً من إقليم قوص، ويقصد به (الشرقية) ويشمل الأراضي الواقعة شرق فرع دمياط، ومن أشهر مدنهِ قليوب وبليس. أما الإقليم الثالث فهو (الغربية) وينتظم جميع البلاد الواقعة بين فرعي رشيد ودمياط من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، ومن أشهر مدنهِ منوف وأبيار والمحلة الكبرى وهي

تشتمل على كل الأراضي الواقعة داخل الدلتا المصرية. أما الإقليم الرابع، فهو إقليم الإسكندرية، ويضاف إليه البحيرة ومن أشهر مدنهِ دمنهور والإسكندرية، ومعها حاضرة الدولة المصرية (القاهرة)، وولاية الفسطاط[٢٩]، وكان واليها بشرف كذلك على أراضي إقليم البحيرة والممتدة جنوباً حتى الجيزة[٣٠]. إنَّ كلاً من هذه الأقاليم الأربعة كان مستقلاً عن الآخر، ولكنه يتصل اتصالاً مباشراً بالخليفة الفاطمي، وأن الحكومة المركزية في القاهرة منحت كلاً من ولاة هذه الأقاليم الأربعة الحرية في تعيين العمال على المدن والنواحي والقرى في ولايته، ولقد أقرَّ هذا التقسيم الإداري في مصر من قبل الخليفة الفاطمي المعز لدين الله، فكانت الولاية المقسمة على ما يسمى " الكور " والكورة تشبه المديرية اليوم في مصر وتشتمل على مدن وقرى، ويشرف عليها رئيس الكورة، ويُعدُّ بمثابة الوالي(المحافظ) اليوم، وله نائب، ويرأس القرية رئيس أشبه بالعمدة في مصر، وكانت مصر مقسمة على أكثر من عشرين كورة في عهد الخليفة المعز وغيره من الخلفاء الفاطميين هي: الدقهلية وجزيرة قويسنا، والشرقية والغربية والمنوفيتان، والبحيرة ، وحوض رمسيس، والجيزة، والفيومية، والبهناسية، والأشمونين، والأسيوطية، والبوصيرية وغيرها[٣١]، وكان ولاة هذه الأقاليم عادةً هم المرشحون لتولي منصب الوزارة في الثلاثين عاماً الأخيرة من حكم الفاطميين في مصر[٣٢]، ولقد استخدم ديوان الإنشاء الفاطمي في عام (٤٦٧هـ/١٠٧٥م)، تعبير (الصعيد الأعلى) على ولاية قوص، فوالي قوص هو قبل كل شيء قائد القوات الفاطمية المرابطة في الصعيد الأعلى، وكانت مدينة قوص هي مركز قيادة هذه القوات[٣٣]، ومن بين الذين تولوا ولاية قوص هو الأمير السعيد(محمود بن ظفر) والذي توفي سنة (٥١٥هـ/١١٢١م)[٣٤]، كما أن قوص قد أصبحت مركز الصعيد الأعلى، إذ أمر الوزير في هذه السنة بإنشاء دور ضرب سكة جديدة في القاهرة والإسكندرية وقوص وصور وعسقلان، إلى جانب دار الضرب القديمة الموجودة في الفسطاط[٣٥]، وترجع أهمية ولاية قوص كذلك إلى اهتمام الفاطميين المتزايد بطرق تجارة البحر الأحمر المؤدية إلى الهند، إذ كانت المركز الرئيس الذي يربط بين البضائع من المدن التي تقع على البحر الأحمر، أو من داخل إفريقيا والفسطاط، إذ يتم توزيعها بعد ذلك على موانئ البحر المتوسط، الإسكندرية غرباً وتنيس شرقاً، ويلي قوص في الأهمية " ولاية الشرقية " التي كانت تشتمل الأراضي الواقعة شرق فرع دمياط والممتدة من

بلبيس جنوباً إلى البحر المتوسط شمالاً وكانت لها دور كبير في مواجهة أي هجوم تتعرض له مصر من حدودها الشرقية[٣٦]، ونظراً لمكانة هذه الولايات وأهميتها الإستراتيجية للدولة الفاطمية كان يخلع على ولاتها من خزانة الكسوة بـ " البدنة " وهو نفس اللباس الذي كان يرتديه الخليفة يوم فتح الخليج[٣٧]، ويؤكد القلقشندي أن هذه الولايات الأربع هي الولايات الكبرى التي يدخل تحت حكمها الولايات الصغرى، إذ رأى بنفسهِ سجلات الإنشاء الكثيرة للولايات[٣٨]، مثل ولاية الجيزية وولاية الأشمونين والطحاوية وولاية السيوطية وولاية الأخمينية وولاية الفيوم الخارجة في الوجه القبلي، وولاية القليوبية وولاية منية وهي (منية غمْر) وولاية المرتاحية وولاية الدقهلية وولاية مدينة تنيس وولاية المنوفية وولاية جزيرة بني نصر وغيرها[٣٩]، ولكن الفاطميون عملوا على زيادة تركيز زمام السلطة الإدارية في أيديهم لضبط مصالح حكومتهم المستقلة استقلالاً تاماً، ومصالح إمبراطوريتهم الواسعة فأصبحت السلطة الإدارية في القاهرة، و الإشراف على كل ما يمس إدارة البلاد، ولهذا تأصل النظام الإداري شديد المركزي، تُدار شؤونه من القصر[٤٠]، كما أن الموظفون الذين يتولون إدارة الحاضرة المصرية (العاصمة) يعينهم الخليفة (الإمام) بنفسه لمباشرة سلطتهم، فلم تتبع المدن الإسلامية في هذه الفترة نظاماً انتخابياً في اختيار موظفيها المسؤولين عن شؤون البلديات. وأسندت إدارة العاصمة الفاطمية إلى ثلاثة موظفين رئيسين هم:" الوالي " و " صاحب الشرطة " و " المحتسب "[٤١].

كما أنَّ التطور الذي عرفته وظائف الإدارة في العاصمة المصرية في القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي قد حدث في أعقاب زوال الأزمات المتتالية التي تعرضت لها البلاد والعاصمة بصفة خاصة ولسائر الإقليم بعد الإصلاحات الإدارية التي أدخلها نظام بدر الجمالي والتي قسّمت فيها مصر إدارياً على أربع ولايات رئيسة هي: قوص والشرقية والغربية والإسكندرية[٤٢]، فضلاً عن القاهرة والفسطاط[٤٣]، مما تطلب إنشاء وظائف ولاة لهذه الولايات الست كان يخرج لأصحابها، الذين كانوا من أرباب السيوف، سجل من الخليفة[٤٤]. وكانت الخلافة الفاطمية في مصر تعمل على توثيق العلاقة بين النوبة ومصر، وكانت النوبة قبل مجيء الفاطميون إلى مصر مستقلة تمام الاستقلال وعلى رأسها ملك مسيحي يسمى " جورج " والنوبة مملكة نصرانية عاصمتها مدينة (دنقلة) التي تقع

في أعالي النيل، وكانت الديانة المسيحية في ذلك العهد منتشرة انتشاراً كبيراً فيها، ثم أرسل الخليفة الفاطمي إلى ملك النوبة الرسل يطلب منه الدخول في الإسلام، أو دفع الجزية، وقد قوبل الرسل في هذه البلاد بالترحيب ولبّت النوبة المطلب الثاني، ورضا ملكها بدفع الجزية إلى الفاطميين، واعتذر عن قبول المطلب الأول، وهو الدخول في الإسلام، واستمرت النوبة تؤدي الجزية السنوية، أما المؤسسات الإدارية في الدولة الفاطمية والتي كانت تدار عبر مؤسسة الوزارة ومنها كان لا يتبع الوزير الأول، بل تدار مباشرة من قصر الخلافة ،(الخليفة) كمؤسسة الدعوة الفاطمية، ومؤسسة القضاء ومؤسسة نقابة الأشراف الطالبيين، أما إذا كان الوزير من الوزراء الأقوياء المتسلطين على الخليفة وقصر الخلافة فإنه يستولي على إدارة كل المؤسسات حتى على القضاء والدعوة، فيخضع تعيين داعي الدعاة وقاضي القضاة ونقيب الأشراف إلى سلطته، كوزارة بدر الجمالي الأرمني وولده الأفضل[٤٥]، والذي في مدة وزارته وصل إلى مصر البطريك الأرمني (غريغوريس) نحو سنة (٤٧٢هـ/١٠٧٩م)، إذ أحسن بدر الجمالي والخليفة المستنصر بالله الفاطمي استقباله، يذكر أن هجرة الأرمن إلى مصر بدأت بعد أن وضع البيزنطيون أيديهم على أرمينية في أواسط القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، ومنذ وصول بدر الجمالي إلى قمة السلطة بدأ توافد الأرمن في أعداد كبيرة إلى مصر، وقد شجع التسامح الديني عند الفاطميين والخمسون عاماً التي أمضاها بدر الجمالي وولده الأفضل في الحكم هجرة الأرمن التي أخذت في التزايد إلى القاهرة ، ولقد أقام الأرمن في القاهرة في حي الحسينية خارج باب الفتوح ، وقد أقطع بدر الجمالي للأرض، طُراً جنوب الفسطاط، فجددوا فيها كنيسة (ماري جرجس)[٤٦]، ثم بنوا كنيسة أُخرى بأرض الزُهرى (بالقرب من السيدة زينب الحالية)، نهبها العامة عندما ثاروا على الأرمن عام (٥٣١هـ/١١٣٣م)[٤٧]. ولا شكَّ أن الوزراء ذوي الأصل الأرمني الذين تولوا منذ بدر الجمالي قد أحاطها أنفسهم بجنود من الأرمن، وشجعوا هجرة الأرمن لهذا الغرض حتى وزير أرمني هو (بهرام الأرمني) الذي تقدم في الخِدمة طوال خمسين عاماً حتى استقر والياً على الغربية وقاعدتها يومئذٍ (المحلة) التي سار منها إلى القاهرة، إذ استوزره الخليفة الفاطمي الحافظ[٤٨]. وبعد أن استقر (بهرام الارمني) في السلطة لم يتردد في تبني سياسة شخصية أرمنية مسيحية إلى سقوطه في نهاية الأمر، فقد سأل الخليفة الحافظ في السماح له

بإحضار إخوته وأهله من (تل باشر)، مسقط رأسه، بلاد الأرمن، فإذن له في ذلك، حتى صار منهم بالديار المصرية نحو ثلاثين ألف إنسان استطالوا على المسلمين وأصابهم منهم جور عظيم، كذلك بُني في أيامه العديد من الكنائس والأديرة حتى صار كل رئيس من الأرمن يبني له كنيسة، (وخاف أهل مصر منهم أن يغيّروا ملّة الإسلام)[٤٩] ، وفي إطار هذه السياسة أصبح أغلب ولاة الدواوين من النصارى[٥٠]وليَّ بهرام أخاه المعروف (الباساك) ولاية القوص، هي يومئذٍ أعظم ولايات مصر، فاستقوى بأخيه وتمادى في ظلم المسلمين ومصادرة أموالهم[٥١]، لم يرضَ أهل مصر وأعيانها بهذا الوضع الشاذ، ورفعوا شكايتهم إلى الحافظ، كما استدعوا (رضوان بن ولخشي) والي الغربية للقدوم عليهم وإنقاذهم من سيطرة النصارى.

فلبى رضوان طلبهم وانتصر على (بهرام) وطلب الخليفة الحافظ (بهرام)، وهكذا ظلت الساحة السياسية لرضوان بن ولخشي فاستورزه الحافظ في عام (٥٣١هـ/١١٣٧م)[٥٢].

القصر الفاطمي:

وهو عبارة عن مجموعة من الأبنية والقصور الصغيرة والقاعات والدواوين والخزائن أطلق على مجموعها (القصر) أو (القصور الزاهرة)، وتركزت في القصر الفاطمي حياة البلاط ومجالس الخليفة، ومنه كانت تخرج المواكب الاحتفالية، تميز القصر بوجود قاعة ضخمة وإيوان كبير خُصصا لجلوس الخليفة، وفيه من الذهب الأبريز الخالص مائة ألف مثقال وعشرة آلاف مثقال وإنه مرصع بألف وخمسمائة وستين قطعة جوهر من سائر ألوانه[٥٣]. كانت (قاعة الذهب) مصممة على النمط المعروف بـ (الحيري والكمين والأروقة)، (الرواق) فيه مجلس الملك وهو (الصدر) و(الكُمّان) ميمنة وميسرة فيهما من يقرب إلى الخليفة من خواصه[٥٤]، واعتاد الباحثون على القول: بأنَّ هذا الطراز من البناء هو عبارة عن إيوان مصمم على شكل حرف الـ (T) اللاتيني ومدعم بغرفتين ملاصقتين واقعتين على جانبي القسم الرئيس للإيوان والممتد إلى الداخل الذي يطلق عليه (الصدر) وهو ذيل حرف (T) والجزء الذي يُرتب فيه مكان الاجتماع والمعروف بـ (المجلس)، وانتقل هذا الطراز المعروف بطراز سامراء إلى عمائر القاهرة من الفسطاط[٥٥]. ومن خلال وصف ابن الطوير لهيئة جلوس الخلفاء في المجلس بقاعة الذهب، نعرف أن الجزء الرئيس للقاعة أو (الصدر)، حيث يعقد المجلس، لم يكن من الممكن مشاهدته من الصحن إلاّ بعد فتح باب المجلس ورفع الستر الموجود عليه بإشارة من (صاحب المجلس)، ولا يتم ذلك إلاّ إذا تهيأ

جلوس الخليفة على السرير في صدر المجلس[٥٦]. وكان قصر الخلافة الفاطمية، يُدار بواسطة أساتذة محنّكين[٥٧]، منهم من يقول إنه أطلق عليهم وصف " محنّكون " لأنهم كانوا يلفون العمامة تحت أحناكهم[٥٨]، ومنهم من يرى أنَّ واحدهم أصبح أستاذاً محنكاً لذكائه، وسرعة تدرّجه في الوظيفي. كما أن أغلب أبواب القصر الفاطمي كانت تفتح على دهاليز طويلة مظلمة تقود إلى قاعات القصر أو أفنيته المختلفة، وقد ذكر المقريزي أحد هذه الدهاليز وصفه بأنه باب القصر الذي يفتح في واجهته الشمالية المقابلة لدار الوزارة الكبرى بقوله: (كان باباً مربعاً يسلك فيه من دهليز مستطيل مظلم إلى حيث المدرسة السابقية ودار الطواشي سابق الدين وقصر أمير سلاح وينتهي إلى ما بين القصرين)[٥٩]. ووصف ابن الطوير (يوم عرض الخيل) استعداداً لركوب أول العام وصفاً لدهليز باب الملك، حيث كانت توجد (السَّهدِلاّ) و(الشُّباك) الذي يتوصل إليهما من باب العيد، أحد أبواب القصر الكبير الذي يفتح في واجهته الشرقية ويطل على رحبة باب العيد والذي كان يخرج منه موكب الخليفة الفاطمي إلى مصلى العيدين يومي عيد الفطر وعيد النحر، ويدخل منه الوزير وكبار رجال الدولة إلى الفناء الداخلي للقصر الذي كان يتم فيه عرض الخيل عبر دهليز باب الملك[٦٠].ويصف المقريزي الأستاذين العاملين في قصر الحضرة بأنهم أصحاب الأنس للخلفاء، ولهم من الخدم ما لا يصل إليه سواهم، ومنهم زِمام القصر وشاد التاج الشريف وصاحب بيت المال وصاحب الدفتر وزِمام الأشراف الأقارب. وهم المطلعون على أسرار الخليفة. وكانت لهم طريقة محمودة في معاملة بعضهم البعض، منها أنّه متى ترشّح أستاذ للتحنيك، وحُنّك، حمل إليه كلّ واحد منهم بدلة من ثياب ومنديلاً وفرشاً وسيفاً، فيصبح واحداً منهم. وله ما لهم وفي أيديه ما في أيديهم[٦١] . وليس من الضروري أن يكون الموظف المراد ترفيعه إلى رتبة أستاذ أو مستشار من الفاطميين انفسهم ، فمن الممكن أن يكون مسلماً سنّياً أو نصرانياً أو يهودياً، فعلى سبيل المثال، في سنة ٤٣٥هـ، أيام الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله، ثم ترقية بعض الخدم من خدم مقوّدين إلى أستاذين محنّكين، فكان منهم معضاد ومناد ورفق، وهم من الطائفة الإسلامية المصرية، وفاتك ورجاء وسرور، ونامق وهم من النصارى المصريين[٦٢]. وكان من دوائر قصر الخلافة مديرية العلاقات العامة، وكانت محصورة باستقبال السفراء الأجانب، وسفراء ولاة وحكام الأطراف، والسهر على راحتهم وإكرامهم، وتحديد أوقات مقابلتهم للخليفة. وكان مدير المراسم بقصر الحضرة يطلق عليه لقب زِمّام القصر. وكان لا يدخل أحد على الخليفة إلاّ بإذنه وعن طريقه، حتى الوزير الأول.

ويحدثنا المقريزي عن أسباب القضاء على الراهب ابن أبي نجاح، نرى أن أحد الأستاذين المتقاعدين هو الذي أوصل أمر تسلطه على الناس إلى الخليفة الحافظ، مما يعني أنَّ الموظف حين يحال على التقاعد لا تنسى خدماته، ويبقى مكرّما مبجّلاً داخل قصر الخلافة مع كلِّ مخصصاته ورواتبه[٦٣]. أما جليس الخليفة فهو أقرب المقربين إليه يعظه ويذكّره بالأحاديث النبوية الشريفة، وما نقل من أحاديث عن الأئمة من أهل البيت وعن أجداده الخلفاء، ويجتمع إليه في أغلب أيام الأسبوع، ويوضع تحت تصرفه أستاذ محنّك، وكان له راتب شهري ومخصص على كلِّ جلسة مذاكرة عشرة دنانير، فضلاً عن البخور لكي يتطيّب به قبل دخوله على الخليفة، وله حق التوقيع على المعاملات التي ترد إلى الخليفة، كما أنَّ له فرّاشين خصوصيين ولا يدخل أحد إلى مكتبه إلاّ بأذن[٦٤]. وكان قصر الخلافة عبارة عن قصور عدّة أو جواسق متلاصقة مفتوحة وهي عشرة قصور: القصر الغربي . القصر اليافعي . قصر الذهب . قصر الأفيال . قصر الظفر . قصر الشجرة . قصر الشوك . قصر الزمرد . قصر الحريم . قصر البحر كانت كلها مفتوحة على بعضها فوق الأرض تشرف على ساحة بين القصرين وتحت الأرض عبر سراديب وأنفاق تمر بها الفيلة والبغال بكل سهولة من دون أن ينكشف المارة لمن يمر خارج هذه القصور[٦٥].

ديوان التحقق:

في سنة (٥٠١هـ/١١٠٧م) استجد الأفضل ديواناً سماه (ديوان التحقيق) للإشراف على الدواوين، كان لا يتولاه إلاّ كاتب خبير ويلحق بمتولي النظر[٦٦]، وعندما تولى رضوان بن ولخشي الوزارة في سنة (٥٣١هـ/١١٣٦م)، بعد عزل الوزير بهرام الأرمني، (أمر بعدم استخدام النصارى في الدواوين الكبار ولا نظاراً [٦٧]. فعيّن القاضي أبا الحسن علي بن سليم بن البواب والقاضي المرتضى بن الطرابلسي على ديوان التحقيق عِوضاً عن ابن يونس الأخرم النصراني[٦٨]. ان أحوال الدواوين بالديار المصرية كان على أنحاء مختلفة من زمن المصريين في العصر الفاطمي، فكان لهم ديوان يُعرف بـ (ديوان المجلس) وهو النظر في أموال الزكاة والجوالي بالديار المصرية جميعها. أن قضية مكافحة الغش وحماية المستهلك في أيامنا هي من صلاحيات دائرة حماية المستهلك، أي تُعدُّ هذه القضايا من الأُمور الصغيرة التي تحوّل إلى دائرة صغيرة، أو ديوان المحاسبة، إذ أطلق عليه الفاطميون ديوان المحتسب أو ديوان الحسبة. ويذكر أن (ديوان التحقيق) في العصر الفاطمي الثاني كان يسمى بالعصر الفاطمي الأول (ديوان الترتيب) وهي تعادل وظيفة (ديوان البريد)، أما عملهُ فهو أشبه بالتنسيق بين دواوين الدولة وهو الدور الذي قام به (ديوان التحقيق) في العصر

الفاطمي الثاني[٦٩]، وعلى موظفي الديوان، أن يكونوا أبرع من الخبراء في كشف التلاعب في الدفاتر والحسابات. وقد ذكر النويري أنَّ من شروط موظفي الديوان الوجاهة والنباهة والنبل والفصاحة والنزاهة والسماحة والأمانة والديانة.

لأنَّ وجودهم في الدواوين يعطيهم السيادة والصدارة، وعليهم كتم أسرار دواوينهم؛ لأنّها من أسرار الدولة[٧٠]. إنَّ ديوان التحقيق هو أعلى ديوان، وله سلطة على كلّ الدواوين ويرسل المفتشين من قبله للتفتيش على كلّ الحسابات " لا يعترض فيما يريده أحد من أرباب الدولة "، وديوان النظر هو الديوان الذي يتابع الأُمور بين كل الدواوين ويرتبط مباشرة بديوان التحقيق، وهما ديوانان في ديوان واحد[٧١]. ومن وظائفه أيضاً الإشراف على وصول مخصصات كبار الموظفين وصغارهم من ذوي الأقلام أي الموظفين، دون العسكريين، إذ يتأكد من قبضهم رواتبهم الشهرية والمنح السنوية التي كانت تصرف لهم بمناسبة الأعياد، ويتأكد من صرف كسوات الثياب الدورية لهم ولأولادهم، وما يصلهم من دار الفطرة خلال الأشهر الحرم[٧٢]. وكان كلَّ معترض يرفع اعتراضه لديوان النظر؛ لأنَّ هذه الأُمور لا تدخل في باب المحاكمات القضائية، بل تندرج تحت باب التقصير الإداري والوظيفي. كما أطلق المقريزي مصطلح ديوان المجلس على ديوان التحقيق وقال إنّه أصل الدواوين وفيه أرشيف كلّ الدواوين، وهو أحد الدواوين الملحقة بديوان النظر، الذي يرأس دواوين الأموال[٧٣]. وعندما يتحدث عن كبار الموظفين في الدولة الفاطمية يقول: " أولهم متولّي ديوان النظر، وراتبه في الشهر سبعون ديناراً ولمتولي ديوان التحقيق خمسون ديناراً ولمتولي ديوان المجلس أربعون ديناراً ولصاحب الدفتر خمسة وثلاثون ديناراً وللكاتب خمسة دنانير "[٧٤]. مما يعني أنَّ الديوان هو بالأصل ديوان النظر أو التفتيش المركزي، أما ديوانا التحقيق والمجلس فهما من المديريات الرئيسة التابعة لديوان النظر. وكلّها ينحصر عملها في التفتيش على الدواوين والسجلات والدفاتر في إدارات الدولة، ولمتولي ديوان النظر عرض الأوراق في أوقات معروفة على الخليفة أو الوزير، ولم يكن يتولى هذا الديوان سوى المسلمين [٧٥].

ديوان الجيش:

يُعدُّ ديوان الجيش من أهم دواوين الدولة الفاطمية لكثرة عساكرهم وتعدّد الفرق[٧٦]، وكان من شروط رئيس هذا الديوان أن يكون مسلماً[٧٧]، ويكون في خدمة نقباء الأُمراء الذين يُنهون إليه أخبار الجند من حياة وموت وصحة ومرض[٧٨]، وكان من الموظفين المسموح لهم بالدخول على الخليفة، كما كان له مكتباً داخل القصر، يقف بين يديه الحُجّاب. وكان الجنود المتطوعون الجدد

يُعْرَضون عليه، فإذا أُعجب بأحدهم وأدخله سلك الجندية، سمح له بفرس جيد. وكان بعد إدراج اسمه في سلك الخدمة، يرفع اسمه إلى قصر الحضرة فيثبت بمرسوم صادر عن الخليفة، ولا يستطيع فصله من الخدمة إلاّ بمرسوم يصدر من الخليفة. وكان من موظفي ديوان الجيش نقباء لأُمراء الفرق العسكرية، يشكّلون صلة بين قائد كلّ فرقة من فرق الجيش، وبين رئيس الديوان، ومهمّة هذا النقيب إبلاغ قائد الفرقة بأسماء المتطوعين الجدد وإلحاقهم بقطعته، ومعرفة مستجدات الجنود من حياة وموت ومرض وصحة، ورئيس ديوان الجيش هو نفسه رئيس ديوان الرواتب في الدولة كلّها[٧٩]. ومن الدواوين التي كانت تُعدُّ من أساسيات الجهاز الإداري الفاطمي، ديوان العطايا، وكانت اختصاصاته توزيع العطايا والهبات على الفقراء والمحتاجين وديوان الإقطاع، وهو مختص بتضمين الإقطاعات والأرض القابلة للزرع العائدة ملكيتها للدولة إلى الضمّانين بأجرة معينة[٨٠]. أما ديوان الإنشاء والمكاتبات، فكان مختصاً بكتابة المراسيم والسجلات والرسائل الصادرة عن قصر الخلافة ومجلس الوزير الأول، وكان هذا الديوان يسمى (ديوان الرسائل) حتى حلَّ محلاها نهائياً ابتداءً من القرن الرابع الهجري مصطلح (ديوان الإنشاء)[٨١]، ويطلق عليه أحياناً (ديوان المكاتبات)[٨٢]. وفي بداية القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، تألف هذا الديوان من رئيس الديوان ويقال له(متولي الديوان) أو (صاحب الديوان) وكان يُخاطب بـ " الأجل " ويلقب بـ (كاتب الدست الشريف)[٨٣]. وهناك (كاتب) ينوب عن رئيس الديوان في تلخيص ما يرد من الكتب ليسهل على الرئيس عرضها من غير إخلال بها، و(كاتب) ينشئ ما يكتب من المكاتبات هو أجلّ المستخدمين في الديوان، و(كاتب) يتولى المكاتبة عن الخليفة (الإمام) إلى الملوك المماثلين، وهو أعظم منزلة من كاتب الإنشاء وأعلى درجة، و(كاتب) يكتب مكاتبات رجال الدولة وكبرائها من الولاة والأجناد والقضاة والكُتّاب والمشارفين وإنشاء تقليدات ذوي الخدم الصغار، و(كاتب) يكتب المناشير ونحوها لا يختم والكتب اللطاف والنسخ وهو أكثر عمل الديوان يعاونه آخر يكون دونه في المنزلة، و(كاتب) مبيض يرسم الإنشاءات والسجلات والتقليدات ومكاتبات الملوك، و(ناسخ) يتولى نسخ الكتب الموجهة للملوك أو المناشير لتسلم إلى الخازن، و(كاتب متصفح) يتصفح جميع الإنشاءات ويكون على منزلة عالية من اللغة والنحو[٨٤].

ديوان الصعيد الأعلى:

وهو الديوان المخصص باستيفاء الرسوم والجبايات والخراج من منطقة الصعيد الأعلى أو من الأعمال القبلية، وإن أحد أسباب إقامة دار ضرب النقود بقوص مرتبط بتنامي النشاط الاقتصادي للمدينة، ومن أجل جباية الرسوم الجمركية على السلع المارة بها .

ديوان أسفل الأرض:

وهذا الديوان مخصص بمتابعة استيفاء رسوم وجبايات المناطق الممتدة إلى حدود النيل الأعلى ومنطقة دنقلة على حدود الحبشة والسودان وكلّ المناطق المحاذية للبحر الأحمر.

ديوان الخراج:

وهو يهتم بتحصيل الضرائب والمكوس ورسوم المرور في الموانئ الفاطمية. وتُفرض هذه الضريبة أصلاً على كل أراضي سكان البلاد الأصليين غير المسلمين، وقد عرّفها الماوردي بأنها: (حق معلوم على مساحة معلومة)[٨٥] . وكانت هناك مجموعة من الاعتبارات يجب مراعاتها عند تقدير الخراج أهمها مراعاة نوع الأرض ونوع المزروع وطريقة الري[٨٦]. ولا يجب الخراج إلاّ إذا أوفى النيل ستة عشر ذراعاً، فقد كان أقل حدّ للري دون خوف القحط أثنا عشر ذراعاً، كما كان يخشى من الاستبحار إذا بلغ منسوب النيل ثمانية عشر ذراعاً[٨٧]. ومعنى ذلك أن الفيضان المنخفض كان يستحيل معه ري جميع الأراضي مما يؤدي إلى نقص المحصول وعجز الدولة من جباية الخراج، كمال أن الفيضان العالي كان يؤدي إلى إغراق الأراضي وإتلاف الزرع، وفي كلتا الحالتين يُهدد البلاد القحط الذي كثيراً ما صحبهُ الوباء[٨٨]. وكان الناس إذا توقف النيل في أيام زيادته أو زاد قليلاً يزداد قلقهم ويظنون أن النيل لن يوفى، فيقبضون أيديهم على الغلال ويمتنعون عن بيعها رجاء ارتفاع السعر، ويجتهد من عنده مال في خزن الغلة،إما لطلب السعر أو لطلب إدخار قوت عيالهِ، فيحدث بهذا الغلاء، لذلك رأى الخليفة الفاطمي المعز لدين الله في سنة (٣٦٢هـ/٩٧٣م) منع النداء بزيادة النيل وأن لا يكتب بذلك إلاّ إليه أو إلى قائده جوهر الصقلي، ولم يبح النداء إلاّ إذا تم ست عشر ذراعاً وكسرِ الخليج، وبذلك منع الناس من تخزين الغلال ورفع الأسعار[٨٩].

ديوان الجهاد:

كانت من مهمّات ووظائف هذا الديوان ضبط السفن العسكرية والمدنية العائدة للدولة، وترميمها بشكل دائم. أما المدنية فكانوا يطلقون على واحدتها: ديماس. والديماس هي السفينة الصغيرة التي يركبها الخليفة في نزهاته أو في احتفالات فتح الخليج، وأخذ مقياس ارتفاع النيل، والإشراف على الأسطول الفاطمي، وكان مقر هذا الديوان بدار الصناعة بالفسطاط[٩٠]. وكان يطلق على المرفأ الذي تلجأ إليه السفن دار الصناعة؛ لأنها مصنع للسفن ومرفأ في آنٍ واحد،

وكان من أهم واجبات ديوان الجهاد، " الاحتفال بالأساطيل واستعراض الجنود، ومواصلة إنشاء المراكب بمصر والإسكندرية ودمياط ، وكانت السفن المصنّعة في هذه الموانئ على أنواع منها:

١- الشَّلَنْديات جمع شَلَنْدي، وهو مركب مسقف تقاتل الغزاة على ظهره. والمجدفون يجدفون تحتهم[٩١].
٢- الشواني جميع شيني، وهي السفينة الكبيرة مزودة بأبراج وقلاع تستخدم للدفاع والهجوم[٩٢].
٣- المُسَطّح، وهو يشبه الشلندي، سفينة كبيرة يسع نحو (٥٠٠) راكب.
٤- الديماس، هي السفينة الصغيرة التي يركبها الخليفة في الاحتفالات.
٥- العُشارى، نوع من المراكب الصغيرة ويستعمل من قبل ولاة الأعمال.

وكان على متولي هذا الديوان أن يشرف على إرسال السفن العسكرية للجهاد ضد الروم، ثم الصليبيين في صور وعكا وعسقلان.

ديوان الأحباس:

حين ولي قضاء مصر القاضي الأموي (توبة بن نمر) في صفر سنة(١١٥هـ/٧٣٣م) خاف على الأحباس في مصر من الهلاك والثورات عندما تكون في أيدي مستحقيها، ولما كان مال الأحباس إلى الفقراء والمساكين، فقد وجد من الأفضل أن يضع يده عليها فأفرد لها ديواناً سمي (ديوان الأحباس)، وكان القاضي يتولى الإشراف عليها[٩٣]. ويُعدُّ هذا الديوان أول تنظيم للأوقاف ليس في مصر فحسب، بل في كافة الدول الإسلامية[٩٤]. وظلَّ القضاة يتولون النظر في الأوقاف بحفظ أصولها واستثمارها وقبض ريعها وصرفه في الأوجه التي أرصدت لها، ومنذ النصف الأول للقرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي كان يعين في بعض الأحباس متولٍّ للأحباس ونفقة الأيتام ، فضلاً عن مهام القاضي الأُخرى[٩٥]وأدخل الفاطميون الكثير من التنظيمات الخاصة بالوقف، فقد أمر الخليفة المعز لدين الله في ربيع الآخر سنة (٣٦٣هـ/٩٧٤م) أن تحوّل المحصلات المالية المجباة من الممتلكات الموقوفة من مَوْدع الحكم إلى بيت المال، وطالب المنتفعين بأن يُظهروا الوثائق التي تدلُّ على أحقيتهم في ريع هذه الأوقاف[٩٦]، وهذا الديوان مسؤول عن أوقاف المسلمين من جوامع ومدارس ومدافن، إذ إنَّ الفاطميين كانوا يقيمون لكلِّ جامع أو مدفن أو مدرسة دكاكين ومحلات وأراضٍ وقفاً، وتحبس إيجاراتهم عليه لكي لا يصل الوقت الذي يحتاج هذا الجامع إلى ترميم ولا يرمّم[٩٧]. ويقول ابن الطوير: إنّه لا يسمح للخدمة في هذا الديوان إلاّ لأعيان الكتّاب من المسلمين، ومن الشهود العدول " بحكم أنها معاملة دينية "[٩٨]. أما

قرّاء القرآن فلم يكونوا يتبعون ديوان الأحباس في رواتبهم عكس قومة الجوامع وخدمه. فالقرّاء كانوا يقبضون رواتبهم من قصر الخلافة مباشرة وكان يطلق عليهم اسم (قرّاء الحضرة). وقد وصفهم ابن الطوير بقوله: " كانوا يقرأون بحضرة الخليفة في مجالسه وركوبه، وفي المواكب والأعياد وغير ذلك. وكانوا يأتون في قراءتهم بآيات مناسبة للحال بأدنى ملامسة" ، وقد ألفوا ذلك وصار سهل الاستحضار عليهم. وكان ذلك يقع منهم موقع الاستحسان عند الخليفة والحاضرين "[٩٩]. ومن أهم الموظفين في الدول الفاطمية:

– النائب: وهو الذي ينوب عن صاحب الباب وأهم اختصاصاته استقبال السفراء وتوديعهم بعد قضاء حاجاتهم.

– الاسفهسلار: ضابط الارتباط بين مقدمي الجيوش وقصر الخلافة[١٠٠].

– حامل المظلة: ولا يتجاوز عدد حاملي المظلة أكثر من أربعة، وهم الذين يحملون المظلة على رأس الخليفة في المواكب[١٠١].

– حامل سيف الخليفة وحامل رمح الخليفة و حامل المذبة أو المروحة [١٠٢].

– الولاة وهم حكام الأقضية والنواحي والأقاليم والمدن الكبيرة كوالي مصر ووالي القاهرة ووالي صور أو قوص أو عسقلان.

– أُمناء الخزائن أو المستودعات. المحتسب وهو أخطر وأهم موقع داخل المجتمع المدني الفاطمي وتوسع نفوذه حتى أصبح من سلطته نواب عنه في أقاليم الدولة شأنه في ذلك شأن قاضي القضاة[١٠٣] واتخذ المحتسب المسجدين الجامعين في القاهرة والفسطاط مقراً له، فكان يجلس يوماً في الجامع الأزهر ويوماً في جامع عمرو[١٠٤]. وأمر الحاكم في يوم الجمعة ١٨ صفر سنة (٤٠٥هـ/١٠١٤م) بقراءة سجل بتحبيس الضياع على القراء والفقهاء والمؤذنين بالجوامع، وعلى المصانع والقوّام بها وتفقه المارستانات وأرزاق المستخدمين فيها وثمن الأكفان لفقراء المسلمين[١٠٥]. وكان أمير الجيوش بدر الجمالي قد حبس على عقبه وقت وزارته عدداً من الفوارق عرفت بـ (الحبّس الجيوش) وظلت جميع البساتين المختصة بهذا الحبس بأيدي "أمير الجيوش " التي صارت أموال الأحباس تحمل إلى بيت المال لينفق في مصالح المسلمين[١٠٦]. وكان بالديوان ومعينان لتنظيم الاستمارات ويورد كل فهم في استمارة كل ما ورد في الرقاع والرواتب وما جبي له

من جهات مصر القبلي البحري[١٠٧]. ويذكر أن المعاملة التي يرسلها صاحب الحاجة تعرض على الخليفة فيوقع عليها ويعيلها للدرس، فتخرج إلى صاحب ديوان مجلس الخليفة فيوقع عليها ويعيدها إلى الخليفة بعد إبداء شرحه ورأيه في حل المعاملة، فيوقع عليها الخليفة ثانية بالموافقة أو الرفض وتعاد إلى صاحب الديوان فتسجل في سجل الدواوين. وكان توقيع الخليفة على المعاملة بخطّه وتوقيعه: الحمد لله رب العالمين. وكانت كلّ المعاملات وأوامر الصرف أو حوالات الدفع، لا تصرف إلاّ بتوقيع المسوؤلين عنها[١٠٨]، وكانت كلّ هذه المعاملات تحال على دائرة الأرشيف حيث تحفظ بعد تسجيل رقم صادرها أو واردها، وكان يُسمّى أمين الأرشيف، كاتب الدفتر[١٠٩]. وكان لكلِّ مؤسسة أو منشأة دفتر صادرها وأرشيفها فالقصر له أرشيفه، والمسجد الجامع العتيق يجلّد فيه البيانات التي تذاع على الناس من منبره[١١٠]. وكان كبار الموظفين يحلفون اليمين أمام الخليفة بعد تسلّمهم مرسوم التعيين، كان المسلم يحلف اليمين على القرآن والمسيحي يحلف اليمين على الإنجيل[١١١]. ومن أهم الكتب أو المكتبة العامة منها في القاهرة أربعون خزانة في قصر الخلافة[١١٢].

– مخازن السلاح، وكانت بالقصور عامرة غنية لها قيمة تاريخية كالسيف المسمى ذي الفقار وهو السيف المشهور في موقعة بدر بعد أن كان ملكاً لعربي من المشركين اسمه منبه بن الحجاج وقد آل هذا السيف إلى علي بن أبي طالب ثم الخلفاء العباسيين من بعده، ولا يعرف كيف حصل عليه الخلفاء الفاطميون[١١٣].

– مخازن السروج[١١٤].

– مخازن الخيم[١١٥].

– مخزن البنود. الأعلام والرايات[١١٦].

– دار القطرة وهي المكلّفة بتصنيع الحلويات وتوزيعها على أرباب الدولة والناس خلال الأشهر الحرم. أما مؤسسات القطاع الخاص أصحاب الدكاكين في الأسواق من خبّازين وفرّائين وتجار طروش وقصّابين وأصحاب فنادق ووكالات. وقد قال المقريزي أنه كان في مصر والقاهرة أثنان وخمسون سوقاً لا تقلّ السوق الواحدة عن اثنتي عشرة ألف دكان[١١٧].

وقد ذكر المؤرخون سنة (٤٣٧هـ/١٠٤٥م) مراتب الوظائف الإدارية أو المتعلقة بصناعة الكتابة إلى خمس عشرة مرتبة هي: (الوزارة ، والتوقيع والرسائل، والخراج، والضياع، وبيت المال، والخزائن، والنفقات، والجيش، والزمام، والبريد، والقص، والمظالم، وكتابة القضاء، وكتابة القواد والأُمراء، وكتابة المعاون[١١٨]. ويأتي على رأس الخلافة (الإدارة المركزية)، الإمام الذي عدّهُ الفاطميون وريث النبوة، فهي ظل الله في الأرض[١١٩]، وكان طبيعياً أن تتجمع كل السلطة في يدهِ، فهو يقوم بدورها في كل الأُمور، ومن يبدي رأيه في كل المسائل، ويهيمن بنفوذه على كل دقائق الأُمور التي تتعلق بالسياسة، ويستقبل رُسل الملوك، ويدير دفة الأمور الحربية[١٢٠]، وتقاسمت إدارة هذا النظام سلطات ثلاثة: إدارية وقضائية ودعائية. أما الجيش، فكان يأتمر بأوامر الإمام (الخليفة) مباشرةً واستمر هذا النظام على أن لحق بالدولة الفاطمية من أحداث متعاقبة دور في تبديل وتغيير هذه الأنظمة، ولاسيّما مع بداية ازدياد نفوذ الوزراء أرباب السيوف، ولكنها ظلت محتفظة بالخطوط العريضة لهيكل هذا النظام[١٢١]. وكان الوزير ابتداءً من عام (٣٦٨هـ/٩٧٩م) هو الذي يتولى الإشراف على السلطة الإدارية، وقاضي القضاة هو المشرف على الشؤون الدينية والتشريعية، وداعي الدعاة هو المشرف على الدعاية الفاطمية التي كانت بمثابة السلاح الأيديولوجي ، وأحياناً كانت هاتان السلطتان تجتمعان لشخص واحد[١٢٢]. ويأتي على رأس النظام الفاطمي شخصية الإمام أو الخليفة، وإذا كان تولي منصب الخليفة عند الأُمويين والعباسيين يأتي نتيجة تعيين من الخليفة السابق ومبايعة عامة، فإنَّ الإمام الفاطمي هو خليفة من سبقه بموجب الحق الإلهي ويختار من يكون وصياً للأئمة من قبله، وتنتقل الإمامة من الأب إلى الابن الأكبر، أي يجب أن تكون في الأعقاب، والشرط الوحيد اللازم توافرهُ في شخص الإمام هو " الوصية " أي " النص " عليه من الإمام السابق[١٢٣].

الخاتمة

- وجود كبار الموظفين الى جانب الخليفة الفاطمي في الحكم ومنهم القاضي الذي كان يفصل بالنزاعات بين افراد المجتمع فضلا عن اشرافه الديني على الاحباس والشؤن التشريعية .
- يعتبر داعي الدعاة هو المشرف الاعلى للدعاية الفاطمية التي كانت بمثابة السلاح الايدلوجي للفاطميين .

- رغم ان الدولة الفاطمية ورثت النظام الاداري من الدولة العباسية في مصر ادخل الفاطميون تطورات كبيره في نظمها خصوصا بعد ان تحولت من ولاية تابعة للعباسيين الى دولة كبيرة حاضرتها القاهرة المعزية.
- قسم الفاطميون مصر الى اربع اقاليم وهي اقليم القوص واقليم الشرقية واقليم الغربية واقليم الاسكندرية ، وجعلوا كل ولاية مقسمة الى مديرية او قسم وقسموا الاخيرة الى قرى او كفور.
- اهتم الفاطميون بالاسطول البحري وانشأوا دار صناعة السفن وكان لديهم انواع كثيرة من السفن العسكرية والمدنية لمواجهة اي تهديد من جانب البيزنطينين من جهة البحر.
- تميزت الدولة الفاطمية بالتسامح الديني وهاجر الكثير من الارمن الى مصر وعملوا في مناصب الدولة لاكن منهم من اخفق في عمله ومنهم من تفوق وخدم الدولة الفاطمية.

الهوامش ;

(١) المقريزي، تقي الدين احمد بن علي (٨٤٥ هـ /١٤٤١ م) ، إتعاظ الحنفا باخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق جمال الدين الشيال ،(القا هرة – ١٣٦٧هـ) ، ٨٧/١؛ ماجد، عبد المنعم، نظم الفاطميين ورسومهم، ص ٩٧.

(٢) الأنطاكي، يحيى بن سعيد (٤٥٨هـ/١٠٦٦م) ، تاريخ يحيى الأنطاكي ، (بيروت –١٩٠٩م) ، ص٤٥؛ ماجد، عبد المنعم، نظم الفاطميين ورسومهم، ص٩٧.

(٣) م.ن، ص ٤٥١.

(٤) ابن أبي دينار، أبو عبد الله محمد أبي القاسم الرعيني القيرواني(ت ١٠٩٢هـ)، المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس، تحقيق وتعليق محمد شمام، المكتبة العتيقة، (تونس .١٣٧٨هـ)، ص ٦٥؛ المقريزي،الخطط، ١٥٩/٢؛.

(٥) ابن الصيرفي ،أبو القاسم علي بن منجب بن سلمان (ت ٥٤٢هـ/١١٤٨م)، الإشارة إلى من نال الوزارة، ص ٩٦؛ النويري،اجمد بن عبد الوهاب (٧٣٢هـ/١٣٣١م) ، نهاية الأرب في فنون الأدب ، مطبعة دار الكتب المصرية ، تحقيق رفعت فتح الله ، (القاهرة – ١٩٥٥م) ، ٣٠١/٢٨؛ المقريزي ، الخطط ،٤٤٠/١.

(٦) ماجد، عبد المنعم، نظم الفاطميين ورسومهم، ص ٩٢.

(٧) المقريزي، الخطط، ٤٢٦/١.

(٨) القاضي النعمان، ابو حنيفة عبد الله بن منصور بن احمد بن حيون المغربي التميمي (٣٦٣هـ /٩٧٣م) ، المجالس والمسايرات، تجقيق الحبيب الفقي واخرون (تونس – ١٩٧٨م) ٢٨٤/١؛

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر (٩١١هـ / ١٥٠٥م) ، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، تحقيق ابوالفضل ابراهيم ، (القاهرة – ١٩٦٧م) ، ص ١١٦؛ المقريزي، الخطط، ٢/٢٨٤.

(٩) القاضي النعمان، المجالس والمسايرات، ٢/٤٧٧؛ فرحات الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالمغرب، ص ٤١٩.

(١٠) فرحات الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالمغرب (٢٩٦- ٣٦٥هـ / ٩٠٩-٩٧٥م) ، نقله الى العربية حمادي الساحلي ، ط١ ، دار المغرب الاسلامي ، (بيروت – ١٩٩٤م) ، ص ٤٣٨.

(١١) م ن، ص ٤٣٩.

(١٣) القاضي النعمان: المجالس والمسايرات، ١/٢٥١؛ فرحات الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالمغرب، ص ٤٧٢.

(١٤) ابن الصيرفي، الإشارة إلى من نال الوزارة، ص ٢٥؛ ماجد، عبد المنعم، نظم الفاطميين ورسومهم، ص ٩٢-٩٣.

(*) وهو يهودي من أهل العراق، أسلم في زمن كافور الأخشيدي، ثم هرب مستتراً إلى المغرب، حيث التقى بالخليفة المعز لدين الله، وأطلعه على ما تمر به مصر من أزمات سياسية واقتصادية، (ابن ظافر، جمال الدين ابو الحسن علي بن ابي منصور ظافر الازدي (ت٦١٢هـ/١٢١٥م) ، أخبار الدول المنقطعة، (القاهرة -١٩٧٢م)، ص ١٩٤؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٣/٢٣٦؛ سيد، أمين فؤاد، الدولة الفاطمية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (مصر- ٢٠٠٧م) ، ص ١٣٣.

(١٥) السيوطي، حسن المحاضرة، ص ١١٥؛ ماجد، عبد المنعم، نظم الفاطميين ورسومهم، ص ٩٢

(١٦) ابن القلانسي ، ابو يعلى حمزة ، (ت ٥٥٥هـ/١١٦٠م)، ذيل تاريخ دمشق، (بيروت-١٩٠٨م) ، ص ٨١.

(١٧) السيوطي ، حسن المحاضرة، ٢/١٣٦.

(١٨) متز، آدم، الحضارة الإسلامية، ترجمة محمد عبد الهادي ابو ريدة ، (القاهرة ١٩٥٧م) ، ١/٩٠-٩١.

(١٩) الأنطاكي، يحيى، تاريخ يحيى، ص ١٤٤-١٤٥.

(٢٠) أبو شجاع، ابن شداد، بهاء الدين أبو المحاسن يوسف بن رافع بن تميم (ت ٦٣٢هـ/١٢٣٩م)، النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية، تحقيق، جمال الدين الشيال، القاهرة. ١٩٦٤، ص٩٦٥.

(٢١) ماجد، عبد المنعم، نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، ١/٥١-٧٧.

(٢٢) القاضي النعمان، افتتاح الدعوة الزاهرة ، (القاهرة – لأ . ت) ، ص ٢٧٣؛ ابن الطوير، ابو محمد المرتضى عبدالسلام بن الحسن الفهري (٦١٧هـ / ١٢٢٠م)، نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، تحقيق ايمن سيد فؤاد ١٩٩٢م ، ص٢٣؛ المقريزي، إتعاظ الحنفا ، ١٢٧/٣.

(٢٣) المقريزي، الخطط، ٤٢٦/١، ٤٨٣.

(٢٤) ابن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم (٨٠٧هـ / ١٤٠٤م) ، تاريخ الدول والملوك، تحقيق حسن محمد الشماع ، (البصرة – ١٩٦٩م) ، ١٣٦/٤، ١٣٧؛ القلقشندي، احمد بن عبد الله (٨٢١هـ / ١٤١٨م)، صبح الأعشى في صناعة الأنشا ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، (بيروت – ١٤٠٧هـ / ١٩٦٦م) ، ٤٩٣/٣-٤٩٤.

(٢٥) ابن الأثير، ابو الحسن علي بن ابي الكرم الشيباني (ت ٦٣٠هـ/ ١٢٣٠م) ، الكامل في التاريخ، دار الطباعة ، (بيروت – ١٩٩٧م) ، ٨ /٦٢-٧٠؛ ابن عذارى، البيان المغرب، ٢٢٨/١؛ النويري، نهاية الأرب، ١٥٥/٢٤؛ ابن خلدون، عبد الرحمن (ت٨٠٨هـ/١٤٠٥م) ، العبر وديوان المبتدأ والخبر ، (تاريخ ابن خلدون) ، (القاهرة – ١٢٧٤هـ) ، ٤٩/٤.

(٢٦) جعفر بن فلاح الكتامي، أبو علي، أحد قواد المعز الفاطمي، كان شجاعاً مظفراً، سيره المعز مع القائد جوهر لافتتاح الديار المصرية، فدخلاها، وبعثه جوهر إلى الشام، فامتلك الرملة (بفلسطين) سنة ٣٥٨هـ، ثم امتلك دمشق سنة ٣٥٩هـ، وقتله بها الحسن بن أحمد القرمطي، (ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ٥٨/٤؛ الزركلي، خير الدين ،الأعلام،قاموس تراجم ،ط٣، (مصر – ١٩٨٢م)، ١٢٦/٢).

(٢٧) فرحات الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالمغرب، ص ٤٠٦-٤٠٧.

(٢٨) القلقشندي، صبح الأعشى، ٤٩٣/٣؛ سيد، أمين فؤاد، الدولة الفاطمية في مصر، ص ٣٣٢.

(٢٩) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ١٨٥/١١؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ٤٩٣/٣.

(٣٠) القلقشندي، صبح الأعشى، ٤٩٤/٣.

(٣١) المقريزي، الخطط، ١١٨/١؛ ابن تغري بردي، ٢٩٥/٥، ٢٩٧؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ٤٩٤/٣.

(٣٢) سيد، أمين فؤاد، الدولة الفاطمية في مصر، ص ٣٣٣.

(٣٣) ابن ميسر، محمد بن علي بن جلب (٦٧٧هـ / ١٢٨٧م) ، تاريخ مصر، مطبعة القاهرة ،

(القاهرة – ١٩١٩م) ، ص ٦٨ .

(٣٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ٣٦٩/١٠.

(٣٥) المقريزي، الخطط، ٤٤٥/١؛ إتعاظ الحنفا، ٩٣/٣-٩٤.

(٣٦) القلقشندي، صبح الأعشى، ٤٨٨/٣-٤٩١.

(٣٧) ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص ١٢٤.

(٣٨) صبح الأعشى، ٤٩٤/٣.

(٣٩) م.ن، ٣٨٠/١.

(٤٠) المقريزي، الخطط، ٤٢٦/١، ٤٨٣.

(٤١) المسبحي، أخبار مصر، ص ٣٠، ٦٨، ٨٩.

(٤٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ٤٩٣/٣؛ أحمد عبد السلام ناصيف، الشرطة في مصر الإسلامية، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي . ١٩٨٧م، ص ٨٥.

(٤٣) م.ن، ٤٨٠/٣.

(٤٤) سيد، أمين فؤاد، الدولة الفاطمية في مصر، ص ٣٣٦.

(٤٥) الكندي، الولاة والقضاة، ص ١٢-١٣.

(٤٦) ساويرس، تاريخ البطاركة، ١/٣-٢٩.

(٤٧) ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص ٤٦؛ ساويرس، تاريخ بطاركة الكنيسة، ١/٣-٣٣.

(٤٨) ابن ميسر، أخبار مصر، ص ١٢٢-١٢٣؛ المقريزي، إتعاظ الحنفا، ص ١٥٦.

(٤٩) النويري، نهاية الأرب، ٣٠١/٢٨-٣٠٢؛ المقريزي، إتعاظ الحنفا، ١٥٩/٢.

(٥٠) أهم من تولى الدواوين من النصارى في زمن بهرام، هو صنيعة الخلافة (أبو الكرم الأخرم بن أبي زكريا النصراني)، (ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص ٢٠-٧٩؛ ابن ميسر، أخبار مصر، ص ١٢٩؛ المقريزي، إتعاظ الحنفا، ١٦٥/٣، ١٨٤).

(٥١) ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص ١٢٥؛ المقريزي، إتعاظ الحنفا، ١٦٥/٣.

(٥٢) ابن ميسر، أخبار مصر، ص ٨٠.

(٥٣) المقريزي، الخطط، ٣٨٥/١.

(٥٤) المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، (بيروت . ١٩٦٦م . ١٩٧٩م)، ٦/٥.

(٥٥) المسبحي، أخبار مصر، ص ٢٨، ٣٦.

(٥٦) نزهة المقلتين، ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٥٧) ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص ٢١، ٨٤، ٢١٠.

(٥٨) القلقشندي، صبح الأعشى، ٤٧٧/٣.

(٥٩) الخطط، ٤٣٤/١.

(٦٠) نزهة المقلتين، ص ٥٧، ١٥٤.

(٦١) المقريزي، الخطط، ٢٨٥-٢٨٧.

(٦٢) ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص ٤٦؛ ساويرس، تاريخ البطاركة، ٢٩/٣، ٣١؛ المقريزي، إتعاظ الحنفا، ١٦٥/٣.

(٦٣) ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص ٧٥.

(٦٤) المسبحي، أخبار مصر، ص ٤-٢٤.

(٦٥) ابن المأمون، جمال الدين ابو علي موسى (ت٥٨٨هـ/١١٩٢م) ، أخبار مصر، تحقيق ايمن فؤاد سيد ، (المعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية – ١٩٨٣م) ، ٦/٥، ١٦.

(٦٦) ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص ٨١.

(٦٧) المقريزي، إتعاظ الحنفا، ١٦٣/٣.

(٦٨) م.ن، ١٦٥/٣.

(٦٩) سيد، أمين فؤاد، الدولة الفاطمية في مصر، ص ٣٤٨.

(٧٠) النويري ، نهاية الأرب، ٢٧١/٢٨-٢٨١.

(٧١) المقريزي، إتعاظ الحنفا، ١٦٠/٣-١٦٥.

(٧٢) سيد، أمين فؤاد، الدولة الفاطمية في مصر، ص ٢١٦-٢٢٠.

(٧٣) إتعاظ الحنفا، ٣/ ٣٤٠.

(٧٤) المخزومي، أبو الحسين علي بن أبي عمرو عثمان بن يوسف (ت ٥٨٥هـ/١١٨٩م)، المنهاج في علم خراج مصر، (القاهرة. ١٩٨٦م)، ص ٦٩، ٧٠، ٧٢.

(٧٥) ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص ٨٢.

(٧٦) المقريزي، الخطط، ١٤/٢.

(٧٧) ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص ٨٢.

(٧٨) ابن مماتي، القاضي الوزير شرف الدين أبو المكارم الأسعد (ت ٦٠٦هـ/١٢٠٩م)، قوانين الدواوين، تحقيق، عزيز سوريال، (القاهرة. ١٩٤٣م)، ص ٢٩٨-٣٠٠.

(٧٩) القلقشندي، صبح الأعشى، ٤٥٦/٣.

(٨٠) المقريزي، الخطط، ١٩/٢، إتعاظ الحنفا، ٣١٤/٣.

(٨١) القلقشندي، صبح الأعشى، ١٠٣/١.

(٨٢) علي بن خلف، أبو المحاسن بن علي بن عبد الوهاب (ت ٤٣٧هـ/١٠٤٥م)، مواد البيان، تحقيق: حسين عبد اللطيف، (طرابلس . ١٩٨٢م)، ص ٧٥، ٧٦؛ ابن المأمون، أخبار، ص ٢٧، ٥٢، ١٠٣؛ ابن ميسر، أخبار مصر، ص ٤٥، ٥٢، ٥٦؛ المقريزي، إتعاظ، ١٩٤/٣.

(٨٣) ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص ٨٤؛ ابن ميسر، أخبار مصر، ص ١١٢؛ المقريزي، الخطط، ٤٠٢/١.

(٨٤) ابن ميسر، أخبار مصر، ص ٤٥؛ المقريزي، إتعاظ الحنفا، ٣١٨/٢.

(٨٥) علي بن محمد بن حبيب البصري (ت٤٥٠هـ/١٠٥٨م) ، الأحكام السلطانية، (القاهرة – ١٩٦٦م) ،ص ١٣٧.

(٨٦) النويري، نهاية الأرب، ٢٤٦/٨-٢٤٧.

(٨٧) القلقشندي، صبح الأعشى، ٢٩٥/٣؛ المقريزي، الخطط، ٥٨/١-٥٩؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ، ٥٤/١.

(٨٨) المقريزي، إتعاظ الحنفا، ١١٢/٢، ١٧٥؛ البراوي، حالة مصر الاقتصادية، ص ١٦٣.

(٨٩) ابن ميسر، أخبار مصر، ص ١٦٠؛ المقريزي، الخطط، ٦١/١؛ إتعاظ، ١٣٨/١.

(٩٠) ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص ٦٥-٩٤؛ المقريزي، الخطط، ٤٨٣/١.

(٩١) درويش التخيلي، السفن الإسلامية، (جامعة الإسكندرية . ١٩٧٤م)، ص ٨٣-٨٥.

(٩٢) م.ن، ص ٧٨-٨١.

(٩٣) ابن حجر، رفع الإصر، ١٦١/١.

(٩٤) محمد محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ، (القاهرة، ١٩٨٠)، ص ٤٨.

(٩٥) م ،ن، ص ٤٨، ٤٩، ٥١.

(٩٦) المقريزي، إتعاظ الحنفا، ١٤٨/١؛ محمد محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ٦٤٨-٩٢٣/١٢٥-١٥١٧، (القاهرة. ١٩٨٠م)، ص ٤٨.

(٩٧) المقريزي، الخطط، ٢٩٣/٢.

(٩٨) نزهة المقلتين، ص ١١٩.

(٩٩) المقريزي، الخطط، ٢٩٥/٢-٢٩٦.

(١٠٠) المخزومي، ثقة الثقات ابو الحسين علي بن ابي عمرو عثمان بن يوسف (ت٥٨٥هـ/١١٨٩م) ، المنهاج في علم خراج مصر،(القاهرة -١٩٨٦م)، ص ٧١؛ ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص ١٢٣؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ٤٧٨/٣/ ٤٧٩.

(١٠١) القلقشندي، صبح الأعشى، ٤٧٦/٣.

(١٠٢) م.ن، ٤٨٩/٣-٤٨١.

(١٠٣) المقريزي، الخطط، ٤٦٣/١.

(١٠٤) م.ن، ٢٨٥/٢، ٣٤١.

(١٠٥) م ، ن ، ٢٩٥/٢، ٤٠٩.

(١٠٦) م.ن، ١١٠/١، ١٢٩، ٤٨٧؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ٣٨٢/٦.

(١٠٧) ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص ١٠٠-١٠١؛ المقريزي، الخطط، ٢٩٥/٢؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ٤٩٠/٣.

(١٠٨) الخطط، ٤٧٢/١.

(١٠٩) م.ن، ٤٥٠/١.

(١١٠) المقريزي، إتعاظ الحنفا، ١٠٤/٣.

(١١١) المقريزي، الخطط ، ١١٦/٣.

(١١٢) ابن عبد الظاهر، محي الدين ابو الفضل عبدالله بن عبدالظاهر المصري، (ت٦٩٢هـ/١٢٩٣م) ، الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة ، تحقسق ايمن فؤاد سيد ، (بيروت – ١٩٩٦م)، ص ١٤٣-١٥٠؛ المقريزي، الخطط، ٤٥٩/١و ٢٧٢/٢ .

(١١٣) زكي محمد حسن، الكنوز الفاطمية، ص ٦٣.

(١١٤) المقريزي، الخطط، ٤١٨/١.

(١١٥) ابن ميسر، أخبار مصر، ص ٥٠.

(١١٦) المقريزي، الخطط، ١/ ٤٢٥.

(١١٧) المقريزي ، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق جمال الدين الشيال ومحمد مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، (القاهرة – ١٩٤٠م) ، ص ٧٢-٧٣.

(١١٨) علي بن خلف، مواد البيان/ ص ٧٠-٨٨.

(١١٩) ابن الصيرفي، الإشارة إلى من نال الوزارة، ص ٤٧-٥٢؛ المقريزي، الخطط، ٢/٥.

(١٢٠) ماجد، عبد المنعم، نظم الفاطميين ورسومهم، ص ٧٢.

(١٢١) سيد، أمين فؤاد، الدولة الفاطمية في مصر، ص ٣١٦.

(١٢٢) ابن الصيرفي، الإشارة إلى من نال الوزارة، ص ٢٦.

(١٢٣) ماجد، عبد المنعم، نظم الفاطميين ورسومهم، ١/٥١-٧٧.